وسنهم، ونضجهم، وقدرتهم، وخبرتهم السابقة، والتوجيه بخصوص الممارسة المنتظمة والمفضلة.

وعندما ينخرط التلاميذ في أنشطة تنطوي على مخاخر كبيرة، فإن على المعلمين أن يستوثقوا من أن التلاميذ يحصلون على الإشراف الكافي والرعاية الكافية لتمكينهم من المشاركة بأمان. ففي حالتي كونراد و رايت، مجلس مقاخعة تشيشاير (1967) عانى التلاميذ من إصابات في أنشطة الفصل ولكن لم يوجد أي إهمال لأن المعلمين قد اتبعوا تعليمات الممارسة العامة المطلوبة.

إن جميع المعلمين، المتخصصين وغير المتخصصين، عرضة لأن يعملوا بطريقة تحدد جميع المشكلات المتعلقة بالأمن، والتي يمكن التنبؤ بها والمرتبطة بالأنشطة التي تتم ممارستها في علاقتها بالمنهج المدرسي.

وأي خرق لهذه الواجبات يسبب إصابة أو فقد ربما يستثير دعوى للتعويض، وأحيانا يعرض لعقوبات جنائية. ورغم أن الحوادث ستقع لأنها لا يمكن توقعها دوما، فإن المعلمين لديهم واجبات قانونية عليهم القيام بها للعمل بنظام يوضح استخداما واقعيا لطرق توقع واستبعاد الأخطار التي يمكن التنبؤ بها. (BAALPE, 1995: 21)

تشريعات الصحة والأمان:

إن تشريع الصحة والسلامة قد تطور بالتدريج وكوّن على نحوٍ ملحٍ مدخلا لانعطاف القرن نحو نظام قاسٍ وصارم زكاه تقرير روبنز (1972). وقد عرض ذلك عدة توصيات ارتكزت على فعل مفرد، هو الصحة والأمان في العمل، ليتم تطبيقه في جميع أماكن العمل. إن قانون الصحة والأمان في العمل 1974 يلقي بالمسؤولية على أصحاب العمل (سلطات التعليم المحلية، والقوانين واللوائح المنظمة، ومديري المباني الأخرى بما فيها مراكز الرياضات الخارجية)، وذوي التوظيف الذاتي لفعل كل ما يمكن ممارسته بشكل معقول للتأكد من صحة وأمان الموظفين أو العاملين (المعلمين، والمدرسين، المدربين، وجميع أعضاء الهيئة) وغير الموظفين (التلاميذ، والآخرين الذين يدخلون المباني المدرسية

كالآباء مثلاً). وتعتمد درجة المسؤولية على مدى القوة المخولة والمفوضة ولكن يفترض أن للمديرين في كل المدارس نصيب الأسد من المسؤولية، وعلى عاتقهم يقع الحظ الأوفر والقدر الأكبر منها.

وستكون الوحدة الثانية من القانون لاسيما الجزء الثالث منها مألوفة لمعظم المعلمين. وهو يلزم كل صاحب عمل بأحد واجبات الرعاية المتمثل في الاحتفاظ بلائحة مكتوبة عن السياسة العامة فيما يتعلق بصحة وأمن العاملين في مكان العمل، وفيما يتعلق بالمنظمة وترتيبات تنفيذ تلك السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب لفت انتباه العاملين إلى تلك اللائحة، وفي حالة المدرسة، يجب لفت انتباه التلاميذ والمرتبطين بأمن المباني والبيئة الآمنة. ويعتبر ذلك على درجة كبيرة من الأهمية عند العمل بعيدا عن الموقع، أو في مكان خارج المدرسة. ويوصف مستوى الرعاية المتوقع من المعلمين على أنه بشكل عام تطبيق المهارة والوعي بمشكلات الأخفال، واحتياجاتهم، نقاط ضعفهم، وأوجه قصورهم (NUT, 1992 : 4) . وفي حالة بتلر Butler، خرجت المعلمة في ثوب معلمة تعتني بالفصل وتعرف فصلها جيدا. وربما يكون ذلك صعبا في بعض المدارس حيث يصل عدد الطلاب في بعض الفصول إلى 35 تلميذا أو أكثر، ومع ذلك تبقى المسؤولية كما هي.

إن قانون الصحة والأمان في العمل أيضا قد قرر الالتزام بالصحة والأمان مع المسؤولية عن نشر قوانين محددة بخصوص الصحة والأمن، وكذلك قانون ضمان الصحة والأمن والذي يفرض القانون عن طريق مفتش ذي سلطات وصلاحيات مكثفة يمكن أن تؤدي إلى المحاسبة أو المقاضاة. وهو يسمح بتمثيل حقوق جميع الموظفين، بمعنى أنه في جميع المدارس سيتم تحديد ممثل للأمن له الحق في تلقي التدريب الملائم، والانطلاق من جدول المواعيد، ومن الأوقات خارج المدرسة لينفذ واجباته، والتي تشمل:

- أن يستشار من قبل صاحب العمل فيما يتعلق بقضايا الصحة والأمن.

- تنفيذ تحريات عن مكان العمل (كل 3 شهور، أو بعد أي حادثة، أو حدث خطير، أو عندما يوجد أي تغيير جوهري في الظروف، أو متابعة نشر قوانين جديدة).

إن لوائح تنظيم الصحة والأمان في العمل لعام 1992 تضيف لقانون الصحة والأمان في العمل لسنة 1974 الخطوات التي يجب أن يتخذها أصحاب العمل لمواجهة مسؤولياتهم بخصوص الصحة والأمان. وهذا يتضمن إرشادات فيما يتعلق بتقدير الخطر، ومن ثم يتطلب من أصحاب العمل تقديم قياسات للتخطيط والتنظيم، والمراقبة، ومراجعة ترتيبات إدارة الصحة والأمان. وهذا يعني أن المدرسة المسيطرة والمدرسين الأوائل لديهم مسؤولية تحديد مستويات الخطر الموجود في أنشطة المنهج والتأكد من تصميم وتنفيذ مقاييس فعالة لضبط الخطر والسيطرة عليه، ونظم وسياسات ملائمة لإدارة وضبط وحماية تلك المقاييس، والتدريب الكافي على الصحة والأمان. وقد سجل جريفين (Griffin, 1997: 3) نقطة مهمة عندما قرر أن:

"الفشل في توجيه تقديرات الخطر يمكن أن يضع المدرسة تحت طائلة القانون. فالفشل في تزويد التلاميذ بهذه المهارة يجعلهم يفقدون فرصة لتقويتهم في علاقتهم بأمنهم في الوقت الحاضر والمستقبل.

ولذا فإن تقدير الخطر ليس مرتبطا بالأحداث، والأنشطة، والمواقع، ولكنه مرتبط أيضا بالأمن الشخصي للأخفال.

وكذلك فإن ترتيبات الإسعافات الأولية تعتبر جزءا مهما في سياسة المدرسة للصحة والأمان. وينبغي أن يشمل هذا ترتيبات الإسعافات الأولية، وعدد من يقومون بتقديم الإسعافات الأولية، وعدد المواقع التي توجد بها صناديق الإسعافات الأولية، وترتيبات الرحلات التي تتم خارج الموقع، وترتيبات الساعات التي تتم خارج المدرسة. إن شروط توظيف المعلمين لا تتضمن الإسعافات، رغم أن أي عضو من أعضاء الهيئة ربما يتطوع. ويقترح الإرشاد أن المعلمين يتوقع منهم أن يستخدموا أفضل محاولاتهم في جميع الأوقات، لاسيما في الطوارئ، للتأكد من رفاهية التلاميذ في المدرسة. وليس

على المعلم واجب إدارة الأدوية ولا يمكن أن يطلب منهم فعل ذلك، ولكن إذا دعت الحاجة لذلك فإن عليهم أولا أن يتدربوا على نحو صحيح. ويمكن أن يغطي هذا التدريب كيفية إدارة الأدوية بأمان وكيفية التعرف على الأعراض التي يمكن أن تؤدي إلى الحاجة إلى التداوي. وفي جميع المواقف من المهم أن يتم اتباع إجراءات المدرسة. بالتوازي مع توجيهات وإرشادات سياسة واضحة للتداوي.

وفي محاولة للوفاء بمسؤلياتهم المتعلقة بالصحة والأمن، فعلى أصحاب العمل أيضا أن يوفروا معلومات مكثفة وتدريبا ملائما للموظفين، وأن يضعوا الطاقات والقدرات في حسبانهم عندما يوزعون المهام، وأن يحددوا إجراءات للطوارئ، وأن يستشيروا ممثلي اتحاد التجارة والصحة والأمن. وبالإضافة إلى ذلك فإن القوانين المنظمة لمكان العمل (الصحة، والأمن، والرفاهية) 1992 تطلب من أصحاب العمل أن يوفروا ظروف عمل معقولة (التدفئة، الإضاءة، الأثاث، والصيانة، والنظافة، والمرافق الصحية، والتهوية، والفراغ، والأرضيات، وغرف الراحة، .. الخ). وتشتق القوانين التعليمية (القوانين المدرسية) 1996 من قانون التعليم لعام 1944، وتضع الحد الأدنى من المعايير للمباني التعليمية والتي تغطي احتياجات كل من المعلمين والطلاب.

وتطبق قوانين الإبلاغ عن الإصابات والأمراض والحوادث الخطرة لعام 1995 عندما تقع إصابات كبيرة بسبب حوادث. ويشمل ذلك حوادث تؤدي إلى الموت أو إصابة كبيرة، أو فقد الوعي كنتيجة للصدمة الكهربية أو نقص الأكسجين أو المرض الحاد الناتج عن عدوى، .. الخ. وربما تكون الحوادث الخطيرة نتيجة انهيار متعدد أو سقوط مباني (حوائط، خوابق، أو تجهيزات)، أو انفجار الأواني التي تعمل بالضغط، أو انتشار العدوى انتشارا حادا بفعل حادث ما مما يهدد الصحة. وتشمل الأمراض التي يمكن الإبلاغ عنها التهاب الكبدي نتيجة التعرض للدم أو الإفرازات. وتتطلب قوانين الإبلاغ عن الإصابات والأمراض والحوادث الخطرة أن توضع مجموعة من الإجراءات الصحيحة للإبلاغ عن الحوادث الأساسية في المكان، وأن تكون في المتناول ويمكن اتباعها بدون تأخير. ويتطلب ذلك الإبلاغ عن الحوادث الملحوظة بدون تأخير بالتليفون خلال 10 أيام،

أو كتابة مستخدما تقرير الحادثة. وتوفر بعض السلطات استمارات تقرير حادثة مقننة، وتنفذ هذه الوظيفة للمدارس التي تقع تحت مسؤوليتها، ولكن الكثير من السلطات تترك الأمر للمدارس. والفشل في الوفاء بتلك القوانين واللوائح ربما يؤدي إلى المقاضاة. وتطلب المؤسسات التعليمية المحلية LEAs أن تكون الحادثة التي يتم الإبلاغ عنها خطيرة لأغراض تأمينية كجزء من إجراءاتها. وهذه العملية لا تشبع فقط المقتضيات القانونية ولكنها أيضا توفر المعلومات التي تسمح للسلطات بتحديد مكان وكيفية حدوث الخطر، وبالتحري عن الحوادث الخطيرة وتقديم النصح بخصوص الإجراءات الوقائية.

وينبغي أن تحتوي المعلومات المطلوبة على:

- مكان وزمان الحادث.
- اسم ومستوى التلميذ المصاب.
- أسماء الآخرين المتورخين.
- أسماء الشهود.
- خبيعة ومكان الإصابة.
- تفاصيل النشاط الذي وقع الحادث خلاله.
- ظروف الحادث، متضمنة أي عوامل بيئية.
- مقاييس وقائية في العملية.
- تدريب الشخص المصاب على النشاط.
- الإشراف في وقت الحادث.
- أي تصميم أو خطأ في المرافق ربما يكون قد أسهم في وقوع الحادث.
- تفاصيل العلاج في الموقع (مثل حضور من يقوم بالإسعافات الأولية.

وتغطي قوانين ضبط المواد الخطيرة على الصحة المواد الكثيرة التي تستخدم في مجالات مثل العلوم، والفن (الأدب)، وكل منها يقتضي تقدير الخطر في ضوء الطريقة التي سوف تستخدم بها ومستوى الخطر المتضمن. إذا استخدمت مادة في ظروف مختلفة، ثم يتحتم إدراء تقديرات مختلفة. وعادة ما تشترك المدارس في خدمات جمعية (الاتحاد المالي) لسلطات التعليم المحلية لتقديم الخدمات العلمية والتي تقدم خدمات النصح وتعرض مصادر تغطي جميع المواد الخطرة المستخدمة في المدارس العادية. وعند عمل تقديرات عن المواد الخطرة، فمن المهم أن يكون الشخص المسؤول مدركا إدراكا كاملا للمقتضيات القانونية، والممارسة المستحسنة، وكيف ومتى يستخدم المنتج. إن المسؤولية القانونية للتأكد من أن هذه القوانين مستوفاة تقع على عاتق أصحاب العمل، وربما لا ينطبق ذلك على المدارس المستقلة. وحيثما لا يكون الإرشاد متاحا، لا يمكن إجراء تقديرات للخطر، فسيكون من الحكمة بالنسبة لمعلم الفصل أن يتبنى ممارساته الخاصة أو ممارسات شائعة في مكان آخر في التعليم، في مدارس أخرى على سبيل المثال، وليعلم صاحب العمل كتابة بالإجراء الذي سيتخذه. ومن المهم أن نتذكر أن هذه الزيادة في اللوائح القانونية لا تضمن الأمن ولا تعوق القائمين على الأمر من المخاخرة أو من العمل خارج لوائحهم القانونية. والقضية المهمة بالنسبة للمعلمين هي أن يستوثقوا من أن المدارس تخاخب التشريع من خلال سياسة وإجراءات ملحوظة ومميزة.

المسؤوليات المهنية:

لجميع المعلمين وصف وظيفي ينبغي أن يلخص بوضوح مسؤولياتهم. ومنسقو المواد أيضا لهم مسؤوليات تجاه الصحة والأمن. فعلى سبيل المثال، على المنسق مسؤوليات تجاه:

- رعاية وعي المعلمين بالممارسة المنتظمة والمستحسنة.
- تيسير وتوفير الأدلة لتوضيح أنه قد تم توفير مستوى معقول من الرعاية في ضوء التخطيط والتنظيم والتنفيذ.